

اسم البرنامج: بلا حدود

عنوان الحلقة: مستقبل الانقلاب العسكري في مصر

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: يزيد صايغ/خبير الشؤون العسكرية والإستراتيجية

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/١٣

المحاور:

- قراءة في تحولات المؤسسة العسكرية المصرية

- امتيازات خاصة لضباط الجيش

- مراحل تطور جمهورية الضباط

- الجيش فوق الدستور

- العسكر وإجهاض المسار الديمقراطي

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحبيكم على الهواء مباشرة وأرحب بكم في حلقة جديدة من برنامج بلا حدود، لم ينعم الشعب المصري بنعيم الحرية وعبق الديمقراطية بعد قيام ثورته في الخامس والعشرين من يناير من العام ٢٠١١ لأن جمهورية كبار الضباط التي تحكم مصر منذ العام ١٩٥٢ أبت أن تتخلى عن امتيازاتها وهيمنتها على مقدرات الدولة وإدارتها طوال أكثر من ٦٠ عاماً وقامت بالانقضاض على أول تجربة ديمقراطية يقوم بها الشعب المصري حينما تحالفت دولة كبار الضباط مع فلول الدولة العميقة ولصوص المال العام في مصر وأجهضوا حلم الشعب المصري عبر انقلاب عسكري أطاح بأول رئيس مصري منتخب في تاريخ البلاد في الذكرى الأولى لتوليهِ السلطة مما وضع مصر في مهب الريح، وفي حلقة اليوم نتناول واقع جمهورية الضباط الكبار في مصر وهيمنة كبار العسكر على مقدرات البلاد ووأدهم لأول تجربة انتخابات رئاسية وأول تجربة برلمانية خالية من التزوير ومستقبل مصر في ظل الانقلاب العسكري واستمرار مقاومة قطاع عريض من الشعب المصري له مع أحد أبرز الخبراء في الجيوش العربية البروفسور يزيد صايغ، ولد يزيد صايغ في

الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٥ حيث كان والده الفلسطيني الأصل يدرس الدكتوراه هناك ثم عاد يزيد لينشأ ويتزعرع بين فلسطين ولبنان وهو يعتبر الآن واحد من أبرز الباحثين العرب عن الدور السياسي للجيش العربية والصراع العربي الإسرائيلي، عمل أستاذاً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة King's College في لندن كما عمل مديراً مساعداً للدراسات في مركز الدراسات الدولية في جامعة كامبردج كما ترأس برنامج الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، ويعمل الآن باحثاً أساسياً في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، من أبرز كتبه: الكفاح الفلسطيني المسلح الذي اعتبره كقارئ أفضل وأعمق مرجع في موضوعه أيضاً من أبحاثه المميزة جمهورية الضباط في مصر فوق الدولة الذي كتبه بعد تولي الرئيس مرسي السلطة ونشره بشهر واحد فقط وحذر فيه من أن مرسي لن يبقى في السلطة أكثر من عام واحد وهذا ما حدث بالفعل، له بحث عن المعارضة السورية ومشكلة القيادة والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، دكتور مرحباً بك.

يزيد صايغ: شكراً وشكراً على الاستضافة هذه الكريمة.

قراءة في تحولات المؤسسة العسكرية المصرية

أحمد منصور: أنا أشكرك منذ عدة أسابيع ونحن نلاحقك إلى أن أمسكناك، برأيك لماذا.. أنا أريد أن أبدأ من البداية لأن الموضوع غير مطروق موضوع جديد على القارئ على المشاهد موضوع يعتبر من المحرمات أن يتناول سواء في الكتابة أو في الفضائيات لكن هو موضوع من حق الشعب أن يعرفه أن يعرف حقيقته في ظل التطورات التي وقعت في مصر ولذلك أريد أن أبدأ معك ربما مبكراً قليلاً حتى يفهم الناس ماذا حدث إلى أن وصلنا إلى ما وصلنا إليه، لماذا اتخذ القادة العسكريون في مصر قرارهم بالتخلي عن الرئيس المخلوع مبارك بعد ثورة ٢٥ يناير؟

يزيد صايغ: طبعاً هناك تفسيرات عدة وما أعتقد إنه في تفسير أو تحليل واحد يعني ممكن نقول موثوق تماماً أو يمكن الاعتماد عليه كلياً لكن يبدو أولاً إنه المؤسسة العسكرية أو القوات المسلحة المصرية كانت منذ عدة سنوات سابقاً غير مرتاحة لمجريات الأحداث في مصر خاصة في موضوع التوريث يعني توريث جمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك السابق الرئاسة، وهذا واضح أن القوات المسلحة أولاً مش معتادة على فكرة أن يتولى مدني الرئاسة في مصر وثانياً أن يكون هذا المدني أيضاً يعني يرث وراثته الرئاسة هذا جانب مهم على ما أعتقد، جانب آخر يبدو إنه القوات

المسلحة كانت أيضاً تشعر بتنامي الاستياء لدى الناس في وسط يعني أزمة معيشية أزمة اجتماعية مع ارتفاع أسعار الغذاء مثلاً إذا تتذكر عام ٢٠٠٨ وهذا الشيء كان ظاهرة عالمية، الأزمة العالمية وطبعاً انعكست على مصر بشكل شديد ووقتها الجيش المصري فتح أفرانه ووفر خبز للناس بأسعار مخفضة الخ فيعني الجيش المصري أو القوات المسلحة المصرية صارت تشعر بازدياد الاستياء الشعبي على مستوى قطاعات متعددة من الشعب المصري وأيضاً الصيت السيئ لوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها، يعني من الشرطة من مباحث أمن الدولة والمخابرات العامة وغيرها يعني والأمن المركزي بشكل خاص طبعاً يعني موضوع العنف موضوع الفساد اللي شفناه بموضوع مقتل خالد سعيد مثلاً اللي كان ناشط شبابي وقتل بشكل يعني الضرب المبرح على أيدي رجال الشرطة، هذه الأمور كانت عم تسيء لسمعة الدولة وأعتقد إنه القوات المسلحة صارت تشعر بضرورة النأي بنفسها عن الاتصال بهذه المنظومة الأمنية اللي كانت وزارة الداخلية تترأسها، ونشوفها يعني شاهداً ببعض الدول الأخرى مثلاً البرازيل بالسبعينات إنه اللي عمل الانفتاح الديمقراطي هو انزعاج القوات المسلحة من إفراط الأجهزة الإستخباراتية أو الأمنية الداخلية بالإساءة للمواطنين بالتعذيب بالقتل بكذا ولما أصبح الانزعاج بلغ مداه القوات المسلحة يعني تقبلت بالانفتاح الديمقراطي، وفيما نقول إنه كل هذه العناصر كانت جزء من الخلفية اللي دفعت القوات المسلحة المصرية فقط بعد أن بدأت الانتفاضة أو الثورة الشعبية في مصر أن يعيد حساباته لكن ما هو اللي مهد لهذا الشيء ما هو حضر لـ...

أحمد منصور: يعني هو استغل أو استفاد بشكل أساسي من تحرك الشعب وثورته لكي يحق كثير من طموحاته كقيادة عسكرية ما كان له أن يحققها في حرج مع الرئيس اللي هو العسكري في نفس الوقت، علاقته السيئة بالداخلية لأن الداخلية لها امتيازات أفضل منه، كل هذه الأشياء خدمته إنه هو يتحرك فهو تحرك من أجل نفسه وليس من أجل الشعب؟

يزيد صايغ: يعني خليني كمان أضيف هنا، القوات المسلحة والمجلس العسكري الأعلى بالتحديد بهداك الوقت..

أحمد منصور: إحنا هنا أنا دي نقطة مهمة عايز أتكلم فيها عايز أفرق ما بين الجيش بكل كياناته بضباطه بكذا وما بين القيادة اللي هي موضوعنا، قيادة القوات المسلحة أو قيادة الجيش أو كبار ضباط الجيش.

يزيد صايغ: هو تحديداً المجلس العسكري الأعلى يضم رؤساء الأركان، رؤساء أركان فروع الأسلحة الرئيسية زائد قادة المناطق زائد مثلاً رئيس الاستخبارات العسكرية وغيرها من الشعب الرئيسية في الجيش يعني العدد يمكن ١٨ وصل يمكن حوالي ٢٤ في فترات معينة كانوا ينتدبوا بعض الضباط المتقاعدين ذوي الاختصاصات، هذا المجلس طبعاً كان حسني مبارك منذ حوالي العام ١٩٩١ لما عين المشير طنطاوي وزيراً للدفاع أصبح يعني عمل على احتواء هذه الشريحة العليا من القيادات في القوات المسلحة المصرية من خلال المنافع والامتيازات وما شابه ذلك.

امتيازات خاصة لضباط الجيش

أحمد منصور: إيه طبيعة المنافع والامتيازات التي قدمها في هذا الوقت واستقطب بها هذه المجموعة أو استأنسها؟

يزيد صايغ: هي كانت مجموعة واسعة بالواقع من الامتيازات يعني خليني أحدد إنه الامتيازات المادية للضباط العاملين في الجيش يعني في الخدمة الفعلية مش مرتفعة جداً يعني ما يأخذوا مثلاً رواتب خيالية أو علاوات خيالية إنما هناك نمط من المكافآت والعلاوات اللي تحصل إما على الضابط اللي يتعين مثلاً ملحق دفاع أو كذا كأنه عم يأخذ راتبين أو عم يأخذ علاوات إضافية الخ، وممكن يأخذ منزلاً بصفته ضابط من مرتبة معينة إذا عمل في عمل إضافي يأخذ منزلاً إضافياً..

أحمد منصور: طب أنا هاجي للتفاصيل وهي ضمن يعني مفهوم جمهورية الضباط لكن أنا عايز أرجع لشباط ٢٠١١ يناير ٢٠١١ أو فبراير ٢٠١١ وقرار جمهورية الضباط من خلال هذه الأشياء هل تعتقد أن قراراً مصيرياً كهذا اتخذ بإرادة عسكرية مصرية خالصة أم كان هناك توافق وترتيب مع أيد خارجية؟

يزيد صايغ: خرينا نرجع بس نؤكد الموضوع يعني أنا أعتقد أن المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة المصرية في تلك اللحظة لم يكن لديه مخطط سابق، وما كان عنده نية مسبقة إنه يستلم السلطة، واتضح فيما بعد أنه لم يكن جاهزاً مطلقاً فكرياً أو نفسياً أو من حيث البرامج لإدارة البلد، يعني ما كان عنده أي أفكار ما هو الواقع المعيشي الاجتماعي أو الاقتصادي اليومي للإنسان المصري، ما كان على دراية بالإدارات وقضاياها ومشاكلها وألوياتها ومن هنا نشوف إنه تعثر كثيراً حتى بعد ما استلم السلطات التنفيذية والتشريعية تعثر كثيراً فإذن ما كان جاهزاً لهذا الموضوع..

أحمد منصور: يعني هنا برضه عايز أقف عند نقطة مهمة هل معنى كده إنه مبارك كان السلطة الفعلية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة باعدها ويعتمد على الضباط السابقين اللي كانوا بيديوا منظومة الدولة الفعلية، لأنه كل مدراء مكاتب الوزراء كل المدراء الأساسيين الوظائف الأساسية في الحكم المحلي المحافظين كل دول كانوا عسكر سابقين يعني فدي سنرجع لها بتفصيلها لكن هل معنى ذلك لكن قيادة القوات المسلحة كقوات مسلحة ما كنتش مخلوطة في العمل اليومي للشعب المصري؟

يزيد صايغ: لا لا يعني فعلياً اللي حصل وهذا نشهده يعني من أيام عبد الناصر وثم أنور السادات وثم طبعاً حسني مبارك إنه الرئيس هو كان الزعيم الأقوى وكان أقوى من المؤسسة العسكرية كان يقدر يشيل ويحط وزير دفاع يشيل ويحط رئيس أركان يشيل ويحط الخ، طبعاً بلحظات معينة عبد الناصر مع عبد الحكيم عامر، حسني مبارك مع أبو غزالة مثلاً عبد الحليم أبو غزالة في لحظات كان يخاف إنه هذا الضابط أصبح قوي لدرجة إنه مش بالسهل يعني يشيله على المعاش مثلاً، لكن إجمالاً فينا نقول إنه حسني مبارك كان هو الأقوى بين المؤسسة العسكرية اللي هي القوات المسلحة وبين المؤسسة الأمنية اللي هي وزارة الداخلية وما يتبع لها بين جهاز الدولة يعني الأجهزة البيروقراطية الوزارات وكذا وما بين الاقتصاد أيضاً وما بين الحزب الحاكم الحزب الوطني الديمقراطي، يعني كان مبارك هو الأعلى ولا بد نجى بالحديث إلى ما معنى أن يذهب مبارك وأن يبقى هذا النظام هذا الموضوع لازم نتعمق فيه بس إذا عدنا للحظة ٢٥ يناير والأسبوعين اللي تلووا لحد ١١ فبراير شباط، يبدو الأرجح وهنا أنا أحب أن أشير إلى دراسة قام فيها البروفسور هولغر ألبرخت ودينا بشارة اللي هي باحثة مصرية أنا أعتبر هذه الدراسة وهي دراسة موجزة يمكن الأفضل في تفسير ما حصل لدى قيادة القوات المسلحة..

أحمد منصور: خلاصتها إيه؟

يزيد صايغ: خلاصتها إنه بالبداية كان هذا المجلس العسكري الأعلى تعود على ٢٠ سنة الخضوع وحتى يعني عفو الخنوع إلى الرئيس وإرادة الرئيس، والرئيس فرغ القوات المسلحة من كثير من مهنتها ومن الروح المهنية لدى القوات المسلحة وباتت جاهزية القوات المسلحة الفعلية الميدانية العسكرية متدنية أو تتراجع وتتآكل وهذه مسألة أظن أثرت بمعنويات الضباط في الصفوف الوسطى للجيش، فإذن هذه..

أحمد منصور: هذه حاجة خطيرة جداً.

يزيد صايغ: طبعاً.

أحمد منصور: إن كده الجيش كان يتآكل لأنه ما فيش تدريب ولا فيش إعداد، وأنت في دراسة لك قلت أن السفارة الأميركية نفسها أرسلت تقريراً إلى واشنطن في ٢٠٠٨ قالت أنه جاهزية الجيش المصري ضعيفة للغاية.

يزيد صايغ: مش بس السفارة يعني أنا قابلت ضباطاً أميركيين حتى وقت قريب، نظرتهم إلى القوات المسلحة المصرية أنها عاجزة أن تقوم بعمليات عسكرية قتالية بشكل كبير أو بشكل رئيسي.

أحمد منصور: حتى الآن؟

يزيد صايغ: هو هذا ألحكي مثلاً لحد سنة، هذه مسألة خطيرة طبعاً يعني إذا كان الضباط المحترفون الأميركيون اللي يتعاملوا مع نظرائهم في القوات المسلحة المصريين تقييهم كمحترفين أو كمهنيين تقييهم لنظرائهم المصريين تقييهم سلبي، يعني هو ليس تقييهم للأفراد هذا تقييهم للمؤسسة..

أحمد منصور: هل خوف مبارك من الجيش ولا ترهل المؤسسة أنه بقي طنطاوي مدة طويلة أو أن المؤسسة انشغلت في التجارة والشركات والمؤسسات والأرباح والفلوس والقصاص هذه..

يزيد صايغ: بالآخر أهم من في ذلك أنه مبارك حيّد الجيش عملياً وضمن ولاءه من خلال..

أحمد منصور: عبر تدميره!

يزيد صايغ: هو من خلال أنه ربط كبار الضباط بنظام أنه الضابط يتوقع حينما يتقاعد سيتولى موقعا إدارياً بشركة قابضة تابعة للحكومة يعني من ملك الدولة أو بإدارة من الإدارات أو بمحافظة من المحافظات وهذه ممكن أن تفتح له أبواباً أخرى ليحقق مداخيل أو رواتب أو كذا، طبعاً الشريحة الكبرى من الضباط ما يتمتعوا بهذا الشيء بس فكرة إنه هيجك دورك بتخليه يكون ولي ووفي ويقدم والولاء، وهذا طبعاً كان إله آثار ضارة على التكوين المهني للجيش كمؤسسة عسكرية..

أحمد منصور: يقدم الولاء دي أنت تحدثت في دراستك عن بدل الولاء وقلت إن إحنا كنا

لما نسمع عن بدل للولاء ما كنش متأكدين قوي ونشك يعني كيف إن يأتي ضابط مقاتل محترف ورئيس الدولة يبعث له في آخر الشهر مطروف فيه فلوس cash أو فيه امتيازات cash معينة بالنسبة له أنت قلت إن دي حقيقة كانت موجودة وكان يحكم بها مبارك ويضمن بها ولاء الضباط..

يزيد صايغ: لا عفواً أنا اللي حددته مش هيك أنا بالعكس فينا نقول هالأ لا يخلو بأي بلد عربي فيه ميزانية دفاع مش شفافة ولا تخضع للرقابة المدنية و و.. لا بد إنه في مجالات واسعة للانخراط بأعمال غير مشروعة وهذه مسألة ظاهرة تشوفها بعدة دول عربية، بس نحكي بمصر الظاهرة الأهم هنا إنه بشكل شرعي ورسمي ينتقل ضابط عند التقاعد ممكن يأخذ- بسموها نسيت- تعاقد يُمدد له خدمة لسته أشهر و ثم لسته أشهر وممكن يقعد الضابط لعشر سنين وهو لسه على ملاك الجيش مع إنه هو في التقاعد يعني المشير طنطاوي مثلاً قعد ٢٠ سنة وطبعاً تجاوز الحد الأقصى للمسألة هذه، لكن الذي أريد أن أقوله أنه هذا الشيء لا يحصل بشكل انه مثلا cash أو نقد بنحط بشنطة ويمرق لضابط لا مش صحيح، قد يكون هناك فساد هنا وهناك كما في أي مكان آخر..

أحمد منصور: لكن في كثيرين تحدثوا عن هذا.

يزيد صايغ: قد يكون، بس اللي بدي أقوله قد يكون الشيء الأهم والأوسع بكثير هنا التعيين الرسمي أنه الضابط ينتقل إلى التقاعد وإذا كان قائد مثلا سلاح معين سلاح الجو أو سلاح الدفاع الجوي أو سلاح كذا في الجيش ينتقل بعد ذلك إلى إدارة شركة قابضة مثلا للمطارات أو الشركة القابضة للنقل البري أو الشركة القابضة لأحواض البناء- شو اسمها- أحواض بناء السفن هكذا وهكذا وهكذا، هل ستتم بطريقة شرعية أنت تروح على website موقع الانترنت تبع الشركة القابضة وبتشوف إنه مدير مجلس الإدارة هو اللواء فلان الفلاني اللي كان سابقاً برئاسة أركان مثلا سلاح البحرية أو سلاح الجو، هذا الشيء ليس بالمخفي يعني لا يتم بطريقة السرقة هذا شيء شرعي.

أحمد منصور: أنت تحدثت عن شيء مرعب في المسألة هذه، قلت أن بعض دخول الضباط المتقاعدين الذين يعملون في بعض مؤسسات الدولة تتراوح بين ١٢ إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة.

يزيد صايغ: عفوا، دقق يمكن مش مليون.

أحمد منصور: مليون.

يزيد صايغ: مليون واحد بس مش ١٠٠ مليون.

أحمد منصور: من مليون إلى ١٢؟

يزيد صايغ: خاينا نرجع للنص.

أحمد منصور: لا ارجع للنص قدامك، أنا رجعت للنص ووقفت عنده كثير، يعني إحنا نتكلم عن أرقام مرعبة في الموضوع.

يزيد صايغ: لا أرقام كبيرة بس هي أرقام، الفكرة وين هنا؟ لما جزء كبير من القطاع العام شركات القطاع العام، يعني في مصر.

أحمد منصور: يعني أنت لما تتكلم على ١٠٠ مليون دولار في السنة..

يزيد صايغ: يمكن جنيه إيه.

أحمد منصور: كل شهر، كل شهر المبلغ مش كبير يعني هو يوصل مثلا إلى ٨ مليون وبتاع يعني ٨ أو ٨ مليون ونص.

يزيد صايغ: نعم.

أحمد منصور: في الصفقات والأشياء والحاجات الكثيرة اللي أنت تتكلم عنها هذا يعتبر يعني مبالغ بسيطة يعني.

يزيد صايغ: في حالات خاصة بس أنا عم أحاول أحكي على الشريحة الأوسع، الشريحة الأوسع من الضباط المستفيدين كانوا من نظام الولاء يفوتوا إما على إداراتها العامة أو على المحافظات أو على نظام الحكم المحلي إما على الشركات القابضة اللي هي مملوكة للدولة لكن صارت تطبق مش قوانين وقواعد.

أحمد منصور: آه فهمنا هذه لأن هذه مهمة، الشركات القابضة هي شركات مملوكة للدولة.

يزيد صايغ: نعم.

أحمد منصور: لكن لا تخضع لأي رقابة من الدولة.

يزيد صايغ: لا مش لأي رقابة بس عام ١٩٩١ لما مصر يعني دخلت بعملية خصخصة

القطاع العام وشركات القطاع العام تمام؟ الحكومة المصرية قامت بالخطوة الأولى اللي هي حسب مثلا صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي يعتبر المرحلة الأولى هي تحويل الشركة العامة إلى شركة تجارية، يعني تخضع إلى نظم العمل المعمول بها بالقطاع الخاص من حيث الرواتب والعلاوات والمكافآت.

أحمد منصور: أه فخرج كدا من System الحكومة.

يزيد صايغ: أما الرأسمال ملك مين؟ ما زال رأس المال ملك الدولة.

أحمد منصور: ملك الدولة.

يزيد صايغ: فأغلب هذه الشركات مع أنه بالغرب يتعاملوا معها وكأنها شركات خاصة مش خاصة هي شركات عامة ما تزال شركات عامة لكنها شركات تجارية.

أحمد منصور: يعني معظم الشركات القابضة اللي يديرها لواءات وغيرهم.

يزيد صايغ: نعم، نعم.

أحمد منصور: هي شركات قابضة غير خاضعة لنظام القطاع العام أو رواتب القطاع العام.

يزيد صايغ: من حيث الرواتب والمكافآت والعلاوات، لكنها تابعة طبعا يعني تخضع للتدقيق المالي والتدقيق المحاسبي، بس مثلها مثل الشركات الخاصة فإذا أجا مثلاً مجلس الإدارة أراد أن يمنح نفسه مكافأة أو علاوة حر بحاله مثله مثل أي شركة تجارية خاصة هذا الفرق، فأصبح اللي كان يتقاضى راتب ١٦٠٠ دولار مثلاً أو ١٠٠٠ دولار بسلاح الجو أو بمجال آخر وينتقل إلى شركة قابضة تابعة للحكومة لكنها تعمل وكأنها شركة تجارية خاصة أصبح أمامه وبطريقة شرعية تماما يعني ومشروعة أنه يأخذ مكافآت ورواتب معمول بها ضمن الشركات الخاصة.

أحمد منصور: واللي توصل متوسطها إلى كم؟

يزيد صايغ: حسب الشركة يعني في أنا يعني حطيت الرقم أظن من ١٦ ألف إلى يعني هي كانت من ١٦ ألف دولار مثلاً إلى ١٦٠ – ١٧٠ ألف دولار.

أحمد منصور: ١٧٠ ألف دولار.

يزيد صايغ: يعني توصل من ١٠٠ ألف جنيه إلى مليون جنيه على ما أعتقد أو أنا ناسي بالتحويل يعني الجنيه للدولار.

أحمد منصور: كرواتب.

يزيد صايغ: هذه رواتب.

أحمد منصور: للواءات سابقين.

يزيد صايغ: إيه.

أحمد منصور: يعملوا في مؤسسات وشركات ملك الدولة.

يزيد صايغ: نعم، لأنه تخضع وتعمل كشركات تجارية بشكل شفاف يعني أرجع وأعيد وأؤكد النظام يعني هنا التمييز مثلا بين نمط التعامل بمصر عن خرينا نقول الجيش السوري حيث هناك يعني في تحفيز إذا فينا نقول للضابط وصولا حتى يمكن إلى أدنى الرتب أن يدخل بالفساد الصريح يعني أنه يأخذ مثلا على الحاجز من واحد أنه يبيع المؤن تبعت السرية تبعت هذا مش اللي عم يحصل بمصر، اللي عم يحصل شيء آخر.

أحمد منصور: هذه ملاميم وفكة، مصر يحدث فيها حاجة ثانية.

يزيد صايغ: هذا منهج ووضع إطار قانوني وشرعي له.

أحمد منصور: كيف توسعت جمهورية الضباط في ظل مبارك إلى أن خرجت واستولت على نظام مبارك نفسه؟

يزيد صايغ: يعني عم نتكلم عن آخر ٢٠ سنة من عهد مبارك يعني التحول الأساسي صار يعني من بعد إقالة أبو غزالة عام ١٩٨٩ ثم أجا طبعاً أبو طالب لفترة وجيزة ثم تعيين الطنطاوي في ١٩٩١ من هذه اللحظة في مرحلة ٢٠ سنة يعني تكونت فيها يعني أنا اللي سميتها جمهورية الضباط هذه بهذا الشكل.

أحمد منصور: كيف؟ كيف تكونت جمهورية الضباط هذه وتضخمت وأصبحت هي الجمهورية هي التي تستولي على مقدرات الدولة وترفض دخول المدنيين وصلت إلى مرحلة رفض وجود المدنيين في السلطة وانقلبت على الرئيس في الفترة الأخيرة؟ أسمع منك التفاصيل بعد فاصل قصير نعود إليكم بعد فاصل قصير لمتابعة هذا الحوار مع

الدكتور يزيد صايغ حول جمهورية الضباط الكبار في مصر فابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

مراحل تطور جمهورية الضباط

أحمد منصور: أهلا بكم من جديد بلا حدود على الهواء مباشرة مع البروفسور يزيد صايغ خبير دور الجيوش العربية في السياسات البروفسور في معهد كارنيغي للدراسات حول جمهورية الضباط في مصر ومستقبل الانقلاب العسكري، أستقبل أسئلتكم عبر تويتر @amansouraja كان سؤالي لك حول كيف نمت جمهورية الضباط وتطورت من العام ١٩٩١ حتى العام ٢٠١١ حتى كبرت على مبارك نفسه واستولت على السلطة منه أو استفادت من ثورة الشعب على مبارك واستولت على السلطة؟

يزيد صايغ: العنصر الأساسي في هذا التحول من بعد ١٩٩١ كان إدخال شريحة كبار الضباط إلى نظام المنافع اللي يشرف عليه حسني مبارك.

أحمد منصور: شخصيا.

يزيد صايغ: إيه فعليا، دائما عنده حوله البعض عمر سليمان مثلا رئيس مكتبه أو كذا، وكان طنطاوي هو حلقة الوصل الأساسية في هذا المجال مع الضباط الكبار، يعني طنطاوي بما أنه كان يعني يبدو حسني مبارك واثق فيه تماما، بالمناسبة من يوم ما صار في شيء اسمه وزير دفاع يعني من بعد فترة محمد علي من حوالي ٢٠٠ سنة ما في وزير دفاع مصري ظل في الموقع هذا أد طنطاوي يعني لا عبد الحكيم عامر لا أبو غزالة ما في وزير آخر استمر بهذا الشكل، فطبعا هذا يثير سؤالا.

أحمد منصور: دا معناه إيه؟

يزيد صايغ: معناه أنه لبي اللي يحتاج إله أو يريده حسني مبارك، وبرجع بدي أؤكد مرة ثانية يعني من جهة القوات المسلحة المصرية تعتبر نفسها هي اللي بنتت أو خلقت الجمهورية المصرية يعني كانت المملكة اللي أطاح فيها الجيش المصري وبنا مصر الجديدة، فيعتبر حاله طبعا غير أنه يعتبر حاله وصي على هذه الدولة بالتالي والأقدر

على معرفة ما هو في صالح الأمة والوطن والدولة، لكن يعني هذا طبعا هذا خلق نوع من الاعتقاد لدى المحللين والمراقبين أنه الجيش حكم مصر إلى منذ ذلك الوقت يعني على ٦٠ سنة.

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: يعني على ستين سنة أنا أختلف مع هذا الشيء وهنا برجع لسؤالك على ١٩٩١ وصاعدا ونمو جمهورية الضباط، إنه فعليا أنور السادات رجع الجيش المصري أو القوات المسلحة ضعفها يعني بعدما كانت قوية في ظل عبد الناصر والمشير عامر، أنور السادات..

أحمد منصور: ما هو عبد الناصر أيضا ضعفها بعد هزيمة ١٩٦٧ والتخلص من عبد الحكيم عامر لأنها كانت أضخم منه.

يزيد صايغ: صحيح، ولكن هذا الموضوع ما حسم وضلت القوات المسلحة قوية جدا، أنور السادات صار يخفض من عدد الجنرالات مثلا بالحكومة بالمجلس الوزاري خفض من عددهم بالأجهزة المدنية فعلى بال ما تولى حسني مبارك الرئاسة عام ١٩٨١ كان دور القوات المسلحة السياسي والإقتصادي في الإدارات متقلص نسبيا وكان يعني دوره السياسي كثيرا منخفض يعني وأنور السادات اصطدم مباشرة فعليا عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ ثم بعد حرب أكتوبر وفي أواخر السبعينات على عدة مراحل يعني حجم الجيش سياسيا ورجعه للخلف أقال ضباط أقال محمد فوزي أقال الجمسي إلى آخره في فترات متلاحقة فلما استلم حسني مبارك الجيش كان مهمش سياسيا صار يقوى في ظل أبو غزالة لكن اللي حصل بعد ١٩٩١ بنظري أنا إن حسني مبارك روض الجيش بشكل جديد بأن كبّ عليه منافع، ضمّن للضباط الكبار إن عند التقاعد ما تنتهي الحياة إن الضابط يعني..

أحمد منصور: ستبدأ بعد التقاعد.

يزيد صايغ: ستبدأ الحياة وفعلا لأن الضابط المصري حتى في أعلى الرتب لما تقاعد كان يأخذ إلى اليوم لما يأخذ التقاعد الرسمي يأخذ خمسة آلاف ستة آلاف دولار لا شيء، بلبنان بالمناسبة العميد لما يتقاعد يأخذ ربع مليون دولار بس بعد ذلك يكتفي ينضب في بيته ولا يتدخل بشي ثاني، في مصر طيب الضابط لما يتقاعد هكذا تقاعد هذا لا شيء فكان هنا أهمية المنافع التي تأتي بعد التقاعد بعد الإحالة على التقاعد

موجود الضابط الكبير اللي أدى ولاءه ووفائه للطنطاوي وللرئيس طول خدمته بآخر السنوات لما يكون ارتقى وترقى عارف حاله إنه عند التقاعد سيفوت إما لإدارة فندق تابع للقوات المسلحة أو نادي أو دار أو شركة قابضة حسب هو مدى أهميته..

أحمد منصور: أو محافظ أو حاجات كثيرة، يعني أنت حصرت في دراستك ألفين وظيفة عليا في الإدارة المدنية وحدها كرؤساء مدن وأحياء ومحافظين..

يزيد صايغ: هذه بالإدارة المحلية بس.

أحمد منصور: الإدارة المحلية فقط أكثر من ألفين لواء رئيس الحي لواء نائبه مساعده لواء مدير مكتبه عميد يعني..

يزيد صايغ: مستشاره العسكري ومستشاره الأمني ومستشار كذا طبعاً.

أحمد منصور: الوزراء كل مكاتبهم لواءات مدراء أيضاً.

يزيد صايغ: بلش عدّ معي الدولة المصرية دولة مش صغيرة يعني مش قبرص أو هايتي، الدولة المصرية دولة عريقة كبيرة نمت يعني اليوم بتعد لها حد أدنى حوالي يمكن ستة ملايين موظف مدني غير الأمني والعسكري، طيب إذا العسكريين حسب الإحصائيات الغربية عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن مثلاً يقدروا إنه في حوالي ٤٧٠ ألف بالقوات بالخدمة الفعلية مع ٤٨٠ ألف بالاحتياط غير القوات شبه العسكرية يعني حرس حدوده وخفر ومش عارف شو حوالي ٧٠ أو ٨٠ ألف زائد وزارة الداخلية لما تضيفهم على العدد هداك يعني عندك ما لا يقل عن سبعة إلى ثمانية ملايين شخص في مصر هم على ملك الدولة، فلما تبلش تعد الإدارات والهيئات والفروع لما تجيء بس للحكم المحلي أخذت أنت ضربت مثلاً الحكم المحلي أو الإدارة المحلية اللي نسميها مثلاً نظام الحكم المحلي بغير دول عربية يعني البلديات..

أحمد منصور: في مصر المحافظين والمجالس والأحياء..

يزيد صايغ: بنبش من المحافظ أو المدينة أو المركز عندك اليوم أظني سبعة وعشرين محافظة صار في تعديلات يعني سبعة وعشرين محافظة، يأتي من بعدهم ٢٠٠ مدينة و١٦٦ مركز هي حسب إحصاءات عام ٢٠٠٢ يمكن اليوم زاد عددهم تمام، ثم يلي إن في كل مدينة في أحياء يعني القاهرة مثلاً ٣٤ حي أظني الجيزة مش عارف أديش الإسكندرية مش عارف أديش والقرى يعني في حوالي ٩٢٠ قرية كبرى أو تعتبر كبيرة

بما يكفي أنه يكون إليها مجلس قروي..

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: يعني عدّ معي يعني ٢٠٠ زائد ١٦٦ زائد ٩٢٠ زائد ٢٧ محافظة غير الأحياء هذه لحالها لو فيها عسكري واحد على مستوى كل مجلس محلي فعندك بحدود ١٦٠٠، ١٧٠٠ ألف ضابط هذا بس لو ضابط واحد..

أحمد منصور: موجود ٢٠٠٠ ضابط رتب.

يزيد صايغ: أنت لما عندك محافظ ثلاث أرباع المحافظين هم ألوية أغلبهم من القوات المسلحة وبعضهم من الأمن والشرطة ونائب المحافظ ورئيس المجلس المحلي للمحافظة ونائبه وسكرتيه ورئيس المكتب والمستشار الأمني والمستشار العسكري ورئيس هيئة مش عارف الخدمات الصحية التابعة للمحافظة وبعدين تنزل على مستوى المركز أو المدينة.

أحمد منصور: دوره دا إيه في عسكرة الدولة، التركيبة دي؟

يزيد صايغ: هي التركيبة المضبوط أنا أعتبرها نوع من الرعاية الاجتماعية يعني كيف أنا وإياك بعد التقاعد بيحينا راتب تقاعدي ونكتفي بذلك هذا نوع من نظام الرعاية الاجتماعية..

أحمد منصور: على حساب الشعب وعلى حساب كل شيء.

يزيد صايغ: على حساب الخزينة العامة، طبعا بس أنا ارجع معي لما راتب الضابط يكون مثلا ألف دولار أو ١٦٠٠ دولار بينما طيار مثلا هذا طيار حربي إذا كان طيار بمصر للطيران يأخذه قده أضعاف، إذا تقاعد الضابط بالقوات المسلحة يأخذ خمسة آلاف أو ستة آلاف دولار اللي ما يكفوا لشيء طيب حكما لازم يكون في شي آخر بديل إله..

أحمد منصور: ما هي النسبة الأغلب من الضباط لا يستفيدون من هذه الأشياء..

يزيد صايغ: عشان هيك ما هذا بصير حافز.

أحمد منصور: والنسبة الأكبر من الضباط يتم إبعادهم من القوات المسلحة وهم في

رتب وسطي..

يزيد صايغ: بكل الجيوش في نسبة إقالة وإحالة على التقاعد أو إذا مش تقاعد يعني يتركه الجيش لأنه كل الجيوش تسعى للشباب فيعني الضابط إذا وصل رائد وما كان يستحق بأن يترقى إلى مقدم وإلى عقيد مثلاً لبراء، العقيد إذا ما كان يستحق أن يترقى برا ففي يعني..

أحمد منصور: حتى لا أغرق في النقطة دية عايز..

يزيد صايغ: بس أنا أحب أن أكمل لك فكرة واحدة يعني إنصافاً للضابط المصري إنه من جهة التحفيز ما هو كيف طنطاوي وحسني مبارك ربطوا الضباط بهذا الوعد إن أنت إذا التزمت وخليت راسك تحت وما حكيت وحافظت على ولائك في إلك بالآخر ترقية وبآخر الترقية تقاعد بموقع جيد، بجيب لك راتب أد راتبك القديم مرتين وثلاثة وعشرة وعشرين، فمن هنا ربط الجيش وفرّغه من روحه القتالية من روحه المهنية تمام، ومن هنا الجيش ترهل في ظل طنطاوي وهذه إساءة إله، بالمقابل في الدول الديمقراطية مشكلة الرواتب والعلاوات ومستوى المعيشة المستوى اللائق وكرامة الضابط تصان بطريقة أخرى..

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: يعني من الأساس يكون في توفير مبلغ كافي بالميزانية لأن الضابط يأخذ راتب مستواه بمستوى المدني مش إنه يضل فقير حتى بالآخر يضطر يدخل على نظام الولاء هذا ويستفيد منه، لا خليه يأخذ راتبه حقيقي وهو في الخدمة حتى لما يتقاعد يقبل بالتقاعد ويكتفي بالتقاعد..

أحمد منصور: صحيح.

يزيد صايغ: فإذن الآية معكوسة بالدول الأخرى.

أحمد منصور: هذا الذي أدى إلى تدمير منظومة الجيش وجعل زي ما حضرتك قلت لازم يفضل مطاطي حتى يحصل عليه.

يزيد صايغ: يعني يمكن تدمير في كلمة أقوى منها، بس إنه في كان واضح إن في هبوط بالمستوى المهني والمعنوي لدى القوات المسلحة في ظل طنطاوي وحسني

مبارك.

الجيش فوق الدستور

أحمد منصور: كيف سعت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للهيمنة على منظومة الدولة في ظل أنت في دراستك عن جمهورية الضباط قلت إن الجيش المصري لم يتخل عن السلطة بعد الإطاحة بمبارك أبقى المجلس العسكري يحكم ولما نجح الإخوان والسلفيين في الانتخابات البرلمانية التي وجدت في نوفمبر أصدر السلمي نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت بالتنسيق مع قيادات المجلس العسكري بما يعرف بوثيقة السلمي اللي حطت الجيش وقياداته فوق الدستور ورغم طبعاً المظاهرات قامت في النهضة وغيرها وأجبرتهم إنهم ولكن وضعوها في الدستور وأخذوا امتيازات أكبر من اللي هم.. ألم تكن هذه الامتيازات التي حصلوا عليها في الدستور كفيلاً ألا يقوموا بانقلاب ضد مرسي؟

يزيد صايغ: نظرياً إيه يعني نظرياً يعني الحصانة من المحاكمة بالمحاكم المدنية مثلاً..

أحمد منصور: أخطر حاجة فيها عايزين نوضح إيه الحاجات الخطرة اللي في وثيقة السلمي..

يزيد صايغ: إيه.

أحمد منصور: إنها أي تشريع خاص بالقوات المسلحة لا بد أن يحظى بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ليس من حق رئيس الدولة إعلان الحرب إلا بعد الرجوع للقوات المسلحة كمان طنطاوي أصدر قرار ثاني إنه لا يحق لأي محكمة مدنية أن تحاكم أي ضابط في الجيش أو متقاعد حتى أمام محكمة مدنية.

يزيد صايغ: هذا من أول المراسيم اللي أصدرها طنطاوي بالـ ٢٠١١ بعدما أصبح هو الرئيس الفعلي بمayo أيار ٢٠١١ أصدر مرسوماً يُحرم محاكمة أي ضابط في القوات المسلحة سوى في المحاكم العسكرية حتى لو كان متقاعداً، يعني لو تعاقد قبل ٢٠ سنة ودخل في الحياة المدنية وفتح Business تجارة أو شركة ومثلاً يا سيدي اختلس آه لا يحق محاكمته بمحكمة مدنية بموجب القانون الجزائي المدني.

أحمد منصور: هذا موجود في كل دول العالم.

يزيد صايغ: حسب مرسوم ربما بس مش دول نحتذي بها يعني على كل حال بس السؤال

إنه يعني شو كان الشيء أو ما هو القلق الهم الملح بالنسبة لطنطاوي أو المجلس العسكري الأعلى بربيع الـ ٢٠١١ وبعد الثورة أنه يصدر مرسوم يحمي أي ضابط من أن يُحاكم بموجب القانون المدني، هذه مسألة بأي دولة ديمقراطية أو حضارية لا تحصل لأنه متى ما تقاعد الضابط ودخل الحياة المدنية فهو مدني بالمناسبة لاحظ أنت اليوم آخر خلاف بمصر على قانون حسن النية اللي يعني بحمي مش بس العسكريين صار بدو يحمي أي وزير مدني..

أحمد منصور: وزير أو مسؤول.

يزيد صايغ: وزير أو مسؤول كبير من مجازاة المحاكمة على تهمة طالما أنه يقدر يقول أنا لا تصرفت..

أحمد منصور: كانت نيتي حسنة، سرقت بنية حسنة دمرت بنية حسنة وقتلت بنية حسنة.

يزيد صايغ: والكثيرين طبعاً بمصر من مختلف الاتجاهات السياسية والأحزاب والقوى وكذا عم يشيروا إلى أن هذا مخالف مباشرة للدستور المصري اللي يعتبر كل مواطن مصري من أكبر هم.

أحمد منصور: هو في دستور ما هو الدستور معطل.

يزيد صايغ: لأصغرهم خاضع للقانون المدني.

أحمد منصور: الدستور معطل.

يزيد صايغ: فما بس من هنا فكرة أنه التعديلات التي يحاول المجلس العسكري إدخالها على الدستور منذ الإعلان الدستوري الأول وخاصة بوثيقة السلمي وثم بالإعلان الدستوري المكمل تبع ١٧ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢.

أحمد منصور: ٢٠١٢ هذا خطير جداً.

يزيد صايغ: واللي بعدين مرسي للأسف الشديد بنظري دخلها أيضاً بدستور ٢٠١٢.

أحمد منصور: إحنا سنجيء لأخطاء مرسي وأخطاء الحكم التي أدت إلى ذلك.

يزيد صايغ: فبس يعني بدي أشير بس إلى مسألة هنا هامة.

أحمد منصور: ما هي؟

يزيد صايغ: إنه دستور ١٩٧١ اللي عمل فيه مبارك طيلة السنوات والتعديلات اللي أدخلها ما إلها علاقة بوضع الجيش يعني القوات المسلحة المصرية ما اهتمت بأنه يكون

في بند أو بنود صريحة في الدستور.

أحمد منصور: مميزه لها.

يزيد صايغ: مميزه لها ليش؟ لأنه كان النظام الأخوي هذا إنه يعني بالآخر الرئيس يعني يهتم فيهم ويرعى مصالحهم ويوفر لهم بدلات الولاء عرفت كيف، فهم مش بحاجة لبنود دستورية لتأمين أي شيء، الثورة اللي حصلت بـ٢٥ يناير بالـ٢٠١١ اللي أطاحت بحسني مبارك عرت النظام يعني كشفته أمام الحياة أنه كان يعني نظام جمهورية الضباط المحميين ومصالحهم مرعية وإلى آخره أصبحت هذه المصالح قد تكون في مهب الريح يعني ماذا يضمن للقوات المسلحة وشريحة كبار الضباط أن ينعموا مستقبلاً بكافة هذه الامتيازات.

أحمد منصور: فلا بد أن يحصلوا عليها منصوصة في الدستور.

يزيد صايغ: بالضبط.

أحمد منصور: وأن تكون لهم جمهوريتهم الخاصة دستورياً.

يزيد صايغ: وإلا لماذا هذا الاهتمام بهذه البنود أنه تدخل مرة تلو المرة في هذه الوثائق المكتملة والدستور المكمل و و.. كل مرة في صراع واليوم في لجنة الخمسين اللي هي اللجنة المشكلة من بعد الإطاحة بمرسي، لجنة الخمسين لإعادة تعديل الدستور مجدداً، إحدى نقاط الخلاف لا تزال فيها وهذا أنا اعتبره نقطة تسجل لأعضاء اللجنة المدنيين اللي المصرين على تعديل البنود..

أحمد منصور: على إيه إحنا دي الوقت، هذا دور وليد لنظام انقلابي لم يختاروا ولم ينتخبوا ولا أي شيء..

يزيد صايغ: صح بس بدي أشير إلى أن هناك لا زال هناك ناس بمصر يعتبرون أن هذه البنود التي تتيح للجيش امتيازات وحصانة من المحاسبة بحجم لا معقول، في البعض يحاول أن يرجعها ولا يزال ممثلو المجلس العسكري الأعلى من أيام ما كان ممدوح شاهين مثلاً بالمجلس سابقاً إلى الممثل الحالي مش عارف مين هم ما زالوا يصروا على صلاحيات معينة بالدستور ولو عدلوه عشر مرات سيضلون يصروا عليها.

العسكر وإجهاض المسار الديمقراطي

أحمد منصور: كيف نجحت قيادة القوات المسلحة في عرقلة كل المشاريع اللي الشعب حاول ينفذها تطبيقياً لأخذ السلطة زي انتخاب مجلس شعب وأفسلوا هذا الأمر بالترتيب مع المحكمة الدستورية إن كان- كما يقولون- كما يقال البعض أن الحكم كان مسيساً ولم

يكن هكذا، أيضاً إفشال الشورى إفشال الانتخابات الرئاسية وصولاً إلى الانقلاب على الرئيس مرسي، وكما ذكرت أنت في الإعلان الدستوري الذي أصدره طنطاوي أو اللي أصدره المجلس العسكري ب ١٧ يونيو قبل أن يتولى مرسي السلطة كَبَل رئيس الجمهورية تكبيلاً تاماً وجعل المجلس العسكري فوق رئيس الجمهورية.

يزيد صايغ: نعم، نعم وبالمناسبة طبعاً مرسي حاول يلغي هذا الإعلان المكمل للدستور بشهر تموز يوليو رجع بعدين بعدما شال طنطاوي والمجلس العسكري القديم وعين السيسي مكان طنطاوي حاول مجدداً أن يعتبر الإعلان الدستوري المكمل لاغياً وطبعاً رُفض ذلك، علماً أنه حتى لما أُتيح له أن يعيد الدستور هو يعدل الدستور رجع دخل البنود الخاصة بالقوات المسلحة وحتى يمكن أضاف عليها يعني.

أحمد منصور: وهذا من أخطاء مرسي سنجيء لها، قل لي الآن إزاي المجلس العسكري نجح أيضاً في خلال هذه الفترة في إجهاض فرص الشعب للتحول من جمهورية الضباط إلى جمهورية الشعب؟

يزيد صايغ: أنا بحب نوضح شوي ونميز شوي الأمور ما نعتبرها بهذه البساطة.

أحمد منصور: هي الحلقة على فكرة حلقة للفهم حتى يفهم الناس ليست حلقة "بلا حدود" بخطط مع السياسيين لكن المفكرين هدفي أن يفهم الناس ما وراء الكواليس.

يزيد صايغ: لا أنا معك لا بس حتى نفهم..

أحمد منصور: خاصة هذه الموضوعات التي تسمى موضوعات محرمة يعني.

يزيد صايغ: شوف أنا ما أعتقد مثلما قلت أنه موقف القوات المسلحة وخاصة القيادة العليا يعني المجلس الأعلى.

أحمد منصور: هي القيادة العليا.

يزيد صايغ: المجلس الأعلى موقفه من ثورة ٢٥ يناير واستلامه للسلطة بـ ١١ شباط ٢٠١١ كان يعني بهذين الأسبوعين حصل انتقال من وعي معين أو نية معينة إلى وعي آخر وبالـ ٢٠١١ والـ ٢٠١٢ اللي عم أحاول أقوله ما فينا نفترض أنه المجلس الأعلى العسكري المصري كان على الدوام عارف حاله وبين رايج، بالعكس كان في تخطيط كبير وبالبدائية يمكن كان هو مستعد على كثير من الاحتمالات ومنها الانتقال الديمقراطي وأنا أعتبر أنه بالبدائية كان هشاً وكان ضعيفاً..

أحمد منصور: صح..

يزيد صايغ: لو ووجه..

أحمد منصور: لكن السياسيين كانوا أكثر هشاشة.

يزيد صايغ: لو ووجه بقوى سياسية حزبية أو غير حزبية واعية وناضجة ومتحدة ومتفقة على بعض النقاط الأساسية كان أنا أعتقد أنه القوات المسلحة تتراجع عن بعض الامتيازات والصلاحيات المبالغ فيها وتقبل أن تخضع بجوانب معينة على الأقل إلى السلطة المدنية المعقولة، لكن اللي حصل أنه بدايةً المجلس الأعلى استشار يعني تتذكر الفنجري ونسيت في ضابطين يعني تقريباً قاموا بأغلب الاستشارات السياسية التي حصلت مع القوى السياسية ومع المرشحين الرئاسيين وغيرهم خلال أول ٦ أشهر تقريباً بداية كانوا مستعدين يسمعون من الكل ويسمعوا كل شيء، شيئاً فشيء لاحظوا أن الأطراف السياسية مبعثرة ومختلفة..

أحمد منصور: ما هم لما قعدوا استمعوا..

يزيد صايغ: تخاصم بعضها البعض..

أحمد منصور: لما قعدوا استمعوا اكتشفوا أن الدنيا فاضية.

يزيد صايغ: الدنيا فاضية من جهة..

أحمد منصور: وأن السياسيين عبارة عن..

يزيد صايغ: صح.

أحمد منصور: وكل سياسي بروح يتكلم عن حاجاته الشخصية والخاصة فيه.

يزيد صايغ: للأسف، فضعف الساحة السياسية المدنية أقنع المجلس الأعلى العسكري أنه مش إحنا بحاجة هؤلاء بل هم بحاجتنا وهنا إذا تلاحظ بصيف الـ ٢٠١١ لما الإخوان المسلمين والسلفيين انضموا إلى بعض المظاهرات الكبرى بالمليونات هذا هزّ المجلس العسكري الأعلى صار إضافة إلى مشاعره الأخرى صار يعتبر أيضاً أنه هذه القوى هي القوى الرئيسية اللي لازم يخاف منها يا يهادنها يا يعاديها، فهنا صار يعني وصولاً إلى وثيقة السلمية في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١١ كان المسرح السياسي أو المشهد السياسي المصري عم يتطور بحيث أصبح في كتلة إخوانية كبيرة إذا قررت أن تدخل إلى الشارع بمليونية كان المجلس العسكري مضطر يعني ينتبه، إذا الإخوان يعني اعتبروا مثلاً لا أنه لن ندخل الآن ونترك الثوار أو القوى الثورية الشبابية أن تصطدم مثلاً بالشرطة بشارع محمد محمود..

أحمد منصور: كما اتهم الإخوان في محمد محمود أحداث محمد محمود.

يزيد صايغ: بالضبط فالمجلس العسكري الأعلى كان يراقب هذه التوازنات ويدخل أحياناً

هنا وأحياناً هنا، فهنا المجلس العسكري..

أحمد منصور: هنا في جرائم كثيرة كانت ترتكب ضد الناس وشهداء كثيرين كانوا يسقطوا ويسمى أن هناك طرفاً ثالثاً، لكن المجلس العسكري هنا يُتهم إنه هو اللي كان بدأ هذا ولما الجنود عروا ست في الشارع وغيرها من الأمور الأخرى كلها وأحداث ماسبيرو يعني عندنا محمد محمود ومجلس الوزراء وماسبيرو كلها كانت تحمّل لطرف ثالث فالكل الآن يقولوا من الطرف الثالث الآن بعدما الانقلاب صار؟

يزيد صايغ: في بدي أقلك شغلة يعني لأنه فينا نعود لموضوع القوات المسلحة وبالتحديد المجلس الأعلى أنه أي بلد أي دولة لما يكون في عندك حكم يحتاج إلى شرطة يحتاج إلى مباحث يحتاج إلى مخابرات أو أمن داخلي اللي يعطيه معلومات عن المزاج السياسي عن القوى السياسية القوى الحزبية القوى السرية يعني معلومات، المجلس العسكري لما تولى الحكم بـ ١١ شباط على مين يتكل عادة الجيش يتكل على الاستخبارات العسكرية بس الاستخبارات العسكرية المصرية ما إلها كان عادة أن تراقب المدنيين حياة المدنيين، أمن الدولة وهذه الأمور، هذه تابعة لأمن الدولة أو للمخابرات في بعض الأوجه أو للشرطة أو للأمن المركزي، فالمجلس العسكري الأعلى لقي حاله بوضع غريب عليه بأمور شائكة بتعرف القضايا الحياتية التفصيلية على مستوى الشارع والحي والقرية الجيش ما إلها فيها، والاستخبارات العسكرية ما إلها فيها، وبالتالي اضطروا يلجئوا إلى أجهزة الأمن الداخلي هنا بما إنه مباحث أمن الدولة كان صيتها سيئ جداً وكان لا بد يعني من تهمة لها فما كان يقدر المجلس الأعلى يعيد تفعيلها ويتكل عليها فصار يتكل أكثر على المخابرات.

أحمد منصور: هنا أنت نشرت مقال في ٢٨ يونيو ٢٠١٢ بعد فوز مرسي وقبيل أن يتولى مرسي السلطة وقلت فيه معلومة خطيرة جداً هو أن العسكر لن يسمحوا لمرسي بالبقاء في السلطة إلا عاماً واحداً فكيف سيكمل الأربع أعوام؟ اسمح لي أنا مضطر آخذ حلقة ثانية عندي مئات الأسئلة من المشاهدين ولم يعني أكمل محوري والمشاهدين يريدون فهم هذا الموضوع، مشاهدينا الكرام في الأسبوع القادم سنكمل هذا الموضوع حول جمهورية الضباط وتفصيلها مع البروفسور يزيد صايغ ترقبونا في الأسبوع القادم لمزيد من التفاصيل أرسلوا لي أسئلتكم على @amansouraja والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.